



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني لعام 2018 على المحتوى
السياسي في فيسبوك: الصحفيين والمدونين نموذجا

أريج جمال حسن سراحنة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019م

تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني لعام 2018 على المحتوى السياسي
في فيسبوك: الصحفيين والمدونين نموذجا

إعداد

أريج جمال حسن سراحنة

بكالوريوس صحافة وإعلام من جامعة الخليل/ فلسطين

المشرف: د. أحمد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات

العربية معهد الدراسات الإقليمية كلية الآداب، عمادة الدراسات العليا/ جامعة

القدس

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات العربية

إجازة الرسالة

تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني لعام 2018 على المحتوى السياسي
في فيسبوك: الصحفيين والمدونين نموذجا

اسم الطالب: أريج جمال حسن سراحنة

الرقم الجامعي: (21520370)

المشرف: د. أحمد أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019/5/15م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد أبو دية
التوقيع:
2. ممتحن داخلي: د. ونيد الشرفا
التوقيع:
3. ممتحن خارجي: د. عماد البشتاوي
التوقيع:

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019م

الإهداء

إلى طريقي *** المستقيم

إلى طريق *** الهداية

إلى ينبوع الصبر والتقاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

أمي الحنونة. أبي الحنون

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ورسوله

إلى من أثرني على نفسه

إلى من علمني علم الحياة

إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الحياة

زوجي العزيز

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إخوتي وإخواتي

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة، أنها قدّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا، لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع أريج سراحنة

اسم الطالبة: أريج جمال سراحنة

التاريخ 2019/5/15

شكر والتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر

الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا

برفاق كانوا إلى جانبنا

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام أتوجه بالشكر الجزيل على ما بذلتموه من أجلنا.

الدكتور: أحمد أبو دية

الذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة فجزاه الله عنا كل خير فله مني كل التقدير والاحترام.

وكذلك أشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا

بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع المنشورات السياسية للناشطين والإعلاميين على منصة الفيسبوك، وقامت الباحثة ببناء استبانة مكونة من قسمين، حيث تضمن القسم الأول المعلومات والبيانات الشخصية وهي: الجنس، والعمر، الدرجة العلمية، والمؤسسة التي يعمل بها الصحفي، وعدد المتابعين للصفحة الشخصية، والمواضيع التي يتم تناولها، ولغة الصفحة الشخصية للصحفي، بالإضافة إلى ثلاثة أسئلة تناولت اطلاع الصحفي على قانون الجرائم الإلكترونية، والعقوبات الواردة فيه، ومدى تأييد الصحفي لتطبيق القانون.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الكمي، تكونت عينة الدراسة من (100) صحفي وصحفية تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة من محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله، وقد تم استرداد 76 استمارة من (100) استمارة تم توزيعها.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك جاء بدرجة متوسطة، وكذلك ظهرت النتيجة متوسطة في تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على الصحفيين والمدونين على الصفحات الإلكترونية، وعلى المحتوى المنشور على الصفحة الإلكترونية وعلى التفاعل مع الصفحات الإلكترونية.

حيث شكلت العقوبات التي يتضمنها القانون رادعاً أمام تناول الصحفيين والمدونين لبعض الموضوعات السياسية، كما ظهر أن هناك خشية من العقوبات التي يفرضها القانون مما أثر على نشاط الصحفيين والمدونين وحرية الرأي والتعبير.

وأن أكثر المواضيع التي يعتمد عليها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك هي مواضيع اجتماعية، وتلاها المواضيع السياسية وتلاها المواضيع الثقافية، وأصبح لدى الصحفيين والمدونين رقابة ذاتية على ما يتم نشره بسبب قانون الجرائم الإلكترونية، وهناك إدراك لدى الصحفيين والمدونين للقيود التي يفرضها القرار بقانون الجرائم الإلكترونية على المنشورات على الصفحات الإلكترونية، وشعور الصحفيين والمدونين بوجود الرقابة على محتوى هذه الصفحات وسعيها للتحكم بالمضامين المنشورة بحيث تكون مؤيدة وليس ناقدة للسلطة الحاكمة، وهو ما يشير بوضوح إلى مقولات نظرية حارس البوابة في هذا المجال.

بناءً على النتائج السابقة توصي الباحثة إعادة النظر في المواد التي يتضمنها قانون الجرائم الإلكترونية والتي تشكل قيداً على حرية الرأي والتعبير، وأن يتم تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية مع مراعاة حرية الرأي لدى الصحفيين بشرط أن يتم تحري الصدق في كل ما يتم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي، تعزيز الحوار بين نقابة الصحفيين والسلطات الرسمية لإزالة مخاوف الصحفيين حول ما يتضمنه القانون من عبارات فضفاضة.

Impact of the Palestinian Cybercrime Act of 2018 on political content in Facebook: Journalists and bloggers model

Prepared by: Areej JamalHsaanSarhana

supervision: Dr. Ahmed AboDayya

Abstract

The study aimed to identify the impact of the Electronic Crimes Law on the interaction with the political publications of activists and media on the Facebook platform. The researcher constructed a questionnaire consisting of two sections. The first section included personal information and data: gender, age, degree, , The number of followers of the personal page, the topics covered, the language of the journalist's personal page, and three questions about the journalist's knowledge of the cybercrime law, the penalties contained therein, and the journalist's support for the law.

The researcher used the quantitative descriptive method. The study sample consisted of 100 journalists and journalists randomly selected from the study community from the governorates of Hebron, Bethlehem and Ramallah, and 76 forms were retrieved from (100) distributed forms.

The study found that the level of impact of the new electronic crimes law on the interaction with the political content in Facebook came to a medium degree, as well as the medium result in the impact of the Electronic Crimes Law on journalists and bloggers on the web pages, and the content published on the web page and interact with the web pages.

The penalties imposed by the law were a deterrent to journalists and bloggers. It also appeared that there was fear of sanctions imposed by law,

which affected the activity of journalists, bloggers and freedom of opinion and expression.

And that the most topics that journalists rely on their personal pages on Facebook are social topics, followed by political topics followed by cultural topics. Journalists and bloggers have self-censorship of what is published because of the Electronic Crimes Law. Publications on the web, and the feeling of journalists and bloggers of the existence of censorship on the content of these pages and its attempt to control the contents published so as to be supportive and not critical of the ruling authority, which clearly refers to the arguments guard theory His father in this area.

Based on the above results, the researcher recommends reviewing the articles contained in the Electronic Crimes Law, which constitute a restriction on the freedom of opinion and expression, and that the Electronic Crimes Law is applied with due regard to the freedom of opinion of journalists provided that the truth is investigated in all that is published on social networking sites, Strengthen the dialogue between the Journalists Syndicate and the official authorities to eliminate journalists' concerns about the loose wording of the law.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

صدر قرار قانون الجرائم الالكترونية في عام 2017م وقد أثار هذا القانون النظر لما تضمنه من قيود على حريات الرأي والتعبير موجة كبيرة من الانتقادات من قبل النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان خاصة وأن إقراره جاء دون حوار مجتمعي وفي فترة زمنية قياسية، ونظراً للضغوط الداخلية والخارجية التي مورست على الحكومة الفلسطينية تم إدخال تعديلات مهمة على القانون.

وفي 29/4/2018م استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (43) منه، وعلى أحكام القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017م، بشأن الجرائم

الإلكترونية، تم تعديل قانون الجرائم الإلكترونية الذي يتكون من (57) مادة تم توجيهها نحو "مكافحة الجرائم الإلكترونية" حيث تناول هذا القانون بحكم يصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ضد من يرتكب "جرائم إلكترونية" ك"نشر أو مشاركة ما من شأنه الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة الوطن وأمنه للخطر، أو منع السلطة من ممارسة أعمالها، أو تعطيل أحكام القانون الأساسي (الوقائع الفلسطينية، 2018)

إن العديد من النصوص والأحكام التي وردت في هذا القرار بالقانون المذكور من شأنها المس بالحريات، خاصة حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والنشر تحت طائلة العقوبات التي ينظمها القانون الجديد خاصة العقوبات السالبة للحرية (الاعتقال السياسي) وعلى وجه التحديد لفئة الشباب الناشط إعلامياً، وأن هذا القانون هو خرق للحريات الإلكترونية، وأنه استهداف بشكل أساسي للجسم الصحفي.

إن الكثير من حالات الاعتقال تمت في الفترة الأخيرة بموجب قرار قانون الجرائم الإلكترونية لنشطاء وصحفيين على خلفية آرائهم وانتقاداتهم لبعض سلوكيات السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يثير الكثير من الانتقادات والاعتراضات على القانون المذكور حيث تمثل الاعتراضات في ثلاثة جوانب رئيسية : الأولى هي إقراره دون مشاورة نقابة الصحفيين أو مؤسسات المجتمع المدني، أو حتى إطلاع المواطنين عليه، أما الثانية فأحتوائه على "مواد خطيرة" تجرم كثيرا من الممارسات وعلى نطاق واسع استنادا لعبارات فضفاضة، والأخيرة هي إعطاء صلاحيات واسعة للنيابة والشرطة في التفتيش والتنصت والحجب والاطلاع على الخصوصيات الشخصية دون رقابة قضائية كافية (اشنيوي، 2017).

وهو ما يتناقض مع التزامات فلسطين في المعاهدات والمواثيق الدولية الموقعة عليها مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في المادة (19) منه على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود"، وهذا يعني أن الحكومة الفلسطينية تستمر في انتهاكاتها المعلنة ضد القوانين الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948).

وتهتم هذه الدراسة في معرفة "مدى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على المضامين السياسية لدى الناشطين السياسيين عبر الفيسبوك"، من أجل التعرف على ماهية قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد، ومعرفة مدى تأثير هذا القانون على حرية الرأي والتعبير خاصة من قبل الناشطين الإعلاميين على فيسبوك.

2.1 مشكلة الدراسة:

أقرت الرئاسة الفلسطينية بتاريخ 2018/4/17 تعديل قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني الجديد لتنظيم المعاملات والمواقع الإلكترونية الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، وفرض القانون عقوبات على الإخلال بالسلوك العام والتحريض في الفضاء الإلكتروني، وكذلك سد الفراغ القانوني المتعلق بالجرائم الإلكترونية. وقد أثار القانون الجديد حالة من الجدل والانتقادات التي وضعت من قبل المؤسسات الدولية وخاصة مؤسسات حقوق الإنسان؛ بسبب آلية وتوقيت وحيثيات استصدار وإقرار القانون. حيث تجاهل تحفظات الجهات الحقوقية والإعلامية والقانونية على العديد من بنوده

الفضافضة التي تضيق الخناق على حرية التعبير، وتهدد الناشطين والإعلاميين الفلسطينيين بالملاحقة والاعتقال بسبب آرائهم ومنشوراتهم.

وعليه تشمل مشكلة الدراسة التعرف على مدى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع المنشورات السياسية للناشطين والإعلاميين على منصة الفيسبوك (الفضاء التعبيري الأكثر حيوية في المجتمع الفلسطيني).

بالإضافة إلى السؤال الرئيس للدراسة توصي بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

3.1 أسئلة الدراسة:

- 1- ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على صفحات الصحفيين والمدونين في فيسبوك؟
- 2- ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على صفحات الصحفيين من خلال المحتوى المنشور على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"؟
- 3- ما مستوى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على التفاعل مع صفحات التواصل الاجتماعي فيسبوك للصحفيين والمدونين؟
- 4- ما هو تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على طبيعة المواضيع التي يعتمدها الصحفيين في صفحاتهم الشخصية على الفيسبوك؟

4.1 فرضيات الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد العينة حول تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني لعام 2018 مع التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك وفقاً لمتغيرات:

- ❖ الجنس
- ❖ العمر.
- ❖ الدرجة العلمية.
- ❖ المؤسسة التي يعمل بها الصحفي.
- ❖ عدد المتابعين

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- قياس مدى تأثير قانون الجرائم الالكترونية الفلسطيني الجديد على التفاعل مع المحتوى السياسي في فيسبوك.
- 2- قياس مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية على صفحات الصحفيين والمدونين في الفيسبوك.
- 3- قياس مستوى تأثير قانون الجرائم الالكترونية على صفحات الصحفيين والمدونين من خلال المحتوى المنشور في الفيسبوك.